



## ■ "فيتش": ارتفاع ديون الكيانات المرتبطة بالحكومات الخليجية

وتقدّر الوكالة إجمالي ديون الكيانات الحكومية من غير النظام المصرفي في المنطقة، بواقع 30 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال 2019، وهو يمثل ارتفاعاً بنسبة 3 في المئة مقارنة بعام 2018، مع استبعاد أثر إعادة تصنيف الالتزامات المالية لتأجير خطوط الطيران.

ووفقاً للوكالة، فإن إجمالي ديون البنوك المرتبطة بالحكومات الخليجية ارتفعت بواقع 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2019، وتراوح ما بين 14 إلى 46 في المئة في البحرين وقطر، على التوالي، لافتة إلى أن الحد الأعلى للالتزامات المحتملة من البنوك تبدو أكبر من نسب الديون المذكورة، مع تراوح أصول القطاع من 89 إلى 244 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في السعودية وقطر، على التوالي. المصدر (موقع العربية.نت، بتصرف)

توقعت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، ارتفاع ديون الكيانات المرتبطة بالحكومات في دول الخليج العربية الست العام المقبل. كاشفة عن أن هذا الدين يتراوح ما بين 14 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت ويرتفع إلى 45 في المئة في الإمارات، مبيّنة أن التصنيفات السيادية لقطر وعمان هي الأكثر ترجيحاً أن تتأثر بمديونية الكيانات المرتبطة بالحكومة.

وألحقت جائحة فيروس كورونا الضرر باقتصادات دول الخليج بينما تعاني بالفعل ضغوطاً من انخفاض أسعار النفط الذي يمثل مصدراً رئيسياً للإيرادات.

ووفقاً لـ "فيتش" فإن الانكماش الاقتصادي في 2020 سيفاقم مستويات الديون ويعظم مخاطر تبلور ديون الكيانات المرتبطة بالحكومة في الميزانيات، مفصّلة عن أن الدعم الحكومي لهذه الكيانات متوقع، وعزت ذلك إلى أهميتها للاقتصادات ووضعها الشبيه بالأبطال القوميين.

economies and their national hero status.

The agency estimates the total debt of government entities other than the banking system in the region at 30 percent of GDP during 2019, which is an increase of 3 percent compared to 2018, excluding the impact of reclassifying financial liabilities for airline leasing.

According to the agency, total bank debts associated with Gulf governments increased by 17 percent of GDP during 2019, and ranged between 14 and 46 percent in Bahrain and Qatar, respectively, pointing out that the upper limit of potential liabilities from banks appears to be greater than percentages, with the sector's assets range from 89 to 244 percent of GDP, in Saudi Arabia and Qatar, respectively.

Source (Al-Arabiya.net website, Edited)

## ■ Fitch: Upsurge of the Entities' Debts Linked to the Gulf Governments

Fitch Ratings expects a rise in the debt of government-related entities in the six Gulf Arab countries next year. Revealing that this debt ranges between 14 percent of the gross domestic product in Kuwait and rises to 45 percent in the UAE, indicating that the sovereign ratings of Qatar and Oman are the most likely to be affected by the indebtedness of government-linked entities.

The Coronavirus pandemic has hurt the Gulf economies while they are already under pressure from low oil prices, which are a major source of revenue.

According to "Fitch", the economic downturn in 2020 will exacerbate debt levels and increase the risk of the debts of government-linked entities crystallizing in the budgets, disclosing that government support for these entities is expected, and attributed this to their importance to

## ■ ارتفاع التضخم في مصر 4 في المئة

أظهرت بيانات الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع تضخم أسعار المستهلكين بالمدن إلى 5.7 في المائة على أساس سنوي في نوفمبر (تشرين الثاني)، من 4.5 في المائة في أكتوبر (تشرين الأول) مما يرجع إلى حد كبير لزيادة أسعار الخضراوات وعلى رأسها الطماطم.

وبهذا يقل التضخم عن النطاق الذي يستهدفه البنك المركزي عند تسعة في المائة، حيث تزيد ثلاث نقاط مئوية أو تتقصصها.

وأظهرت بيانات الجهاز، ارتفاع أسعار مجموعة الخضراوات على أساس سنوي في نوفمبر 25.8 في المائة نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة الخضراوات الدائمة 60.8 في المائة، حيث ارتفعت أسعار الطماطم 127.6 في المائة والفلفل الرومي البلدي 15.8 في المائة.

ووفقاً لبيانات البنك المركزي ارتفع معدل التضخم الأساسي في مصر إلى 4.012 في المائة على أساس سنوي في نوفمبر، من 3.9 في المائة في أكتوبر. ولا يشمل



حساب التضخم الأساسي أسعار السلع شديدة التقلب مثل المواد الغذائية.

وجاءت أرقام التضخم لشهر نوفمبر أعلى من المتوقع بسبب ارتفاع أسعار مجموعة الطعام والمشروبات، ومن المتوقع ارتفاع أرقام ديسمبر (كانون الأول) إلى 6.1 في المائة على أساس سنوي، و0.2 في المائة على أساس شهري.

وأظهرت بيانات الجهاز زيادة أسعار اللحم البقري والجاموسي بنحو 12.9 في المائة، ومجموعة الفاكهة 3.3 في المائة.

وفي هذا السياق كشفت "كابيتال إيكونوميكس" في مذكرة صادرة عنها، عن أن القفزة التي سجلها التضخم في نوفمبر ما زالت تضعه دون النطاق الأدنى للمستوى المستهدف من جانب البنك المركزي المصري، مما يترك الباب مفتوحاً لخفض أسعار الفائدة مجدداً على مدى الاثني عشر شهراً المقبلة لدعم الاقتصاد.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

### ■ Inflation in Egypt Rises by 4%

Data from the Egyptian Central Agency for Public Mobilization and Statistics showed that consumer price inflation in cities rose to 5.7 percent on an annual basis in November, from 4.5 percent in October, largely due to the increase in the prices of vegetables, especially tomatoes.

Thus, inflation is less than the central bank's target range of nine percent, with more or less three percentage points.

The data showed that the prices of the vegetable group increased on an annual basis in November by 25.8% due to the increase in the prices of the permanent vegetables group by 60.8%, as the prices of tomatoes increased by 127.6% and the bell pepper 15.8%.

According to central bank data, Egypt's core inflation rate rose to 4.012 percent year on year in November, from 3.9 percent in

October. The calculation of core inflation does not include the prices of highly volatile commodities such as food.

The inflation figures for November were higher than expected due to the rise in the prices of the food and beverage group, and the December figures are expected to rise to 6.1 per cent on an annual basis and 0.2 per cent on a monthly basis.

The agency's data showed an increase in the prices of beef and buffalo by 12.9 percent and the fruit group by 3.3 percent.

In this context, Capital Economics revealed, in a note issued by it, that the jump in inflation in November still places it below the lower bound of the target level by the Central Bank of Egypt, leaving the door open to reducing interest rates again over the next twelve months to support the economy.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

## ■ قطر تقر موازنة 2012 بعجز مالي 9.5 مليارات دولار

وافق أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، على الموازنة العامة للسنة المالية 2021، والتي يعمل بها اعتباراً من أول يناير (كانون الثاني) المقبل.

ويبلغ حجم التقديرات الإجمالية لإيرادات الموازنة 160.1 مليار ريال (43.9 مليار دولار)، مقابل 194.7 مليار ريال (53.4 مليار دولار) إجمالي المصروفات المخطط لها خلال 2021، ويقدر العجز المتوقع بـ 34.6 مليار ريال (9.5 مليارات دولار)، وفقاً لوزارة المالية القطرية.

وأوضح وزير المالية القطري علي شريف العمادي،

أن الموازنة العامة لعام 2021 بُنيت على تقدير سعر نفط عند مستوى 40 دولاراً للبرميل، الأمر الذي يعكس استمرار الدولة في تبني سياسة متحفظة في تقدير الإيرادات للحفاظ على التوازن المالي، والحد من آثار تقلبات أسعار النفط على أداء الموازنة العامة للدولة.



ولفت العمادي إلى أن العجز المتوقع يُقدر بـ 34.6 مليار ريال، مؤكداً أن وزارة المالية ستعمل على تغطيته من خلال الأرصدة النقدية المتاحة أو من خلال إصدار أدوات الدين المحلية والخارجية إذا دعت الحاجة لذلك.

وخصصت الموازنة الجديدة 72.1 مليار ريال للمشروعات الرئيسية من إجمالي المصروفات، وتشمل هذه المخصصات إضافة مشروعات جديدة، مع استمرار العمل على إتمام مشاريع الدولة التنموية في مختلف القطاعات وتلك المتعلقة باستضافة كأس

العالم 2022، بالإضافة إلى مخصصات تطوير أراضي المواطنين، وما يصاحب ذلك من مصروفات مرتبطة بتنفيذ مشروعات البنية التحتية.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

### ■ Qatar approves the 2012 Budget with a Fiscal Deficit of \$9.5 billion

The Emir of Qatar, Sheikh Tamim bin Hamad Al Thani, verified the general budget for the fiscal year 2021, which will be adopted as of next January.

The total estimated budget revenues are 160.1 billion riyals (43.9 billion dollars), compared to 194.7 billion riyals (53.4 billion dollars) for the total planned expenditures during 2021, and the expected deficit is estimated at 34.6 billion riyals (9.5 billion dollars), according to the Qatari Ministry of Finance.

The Qatari Minister of Finance, Ali Sharif Al-Emadi, explained that the general budget for 2021 was based on an estimation of the price of oil at the level of \$40 per barrel, which reflects the state's continued adoption of a conservative policy in estimating revenues to maintain the financial balance and reduce the effects of oil price fluctuations on the performance of the general budget

of the state.

Al-Emadi pointed out that the expected deficit is estimated at 34.6 billion riyals, stressing that the Ministry of Finance will work to cover it through available cash balances or through the issuance of domestic and foreign debt instruments if the need arises.

The new budget allocated 72.1 billion riyals to the main projects out of the total expenditures, and these allocations include adding new projects, while work continues to complete the state's development projects in various sectors and those related to hosting the 2022 World Cup, in addition to allocations for the development of citizens' lands, and the expenses associated with the implementation of infrastructure projects.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)





### ■ البرلمان التونسي يقر موازنة العام القادم بعجز مالي 6.6 في المئة

بـ4% إلى جانب زيادة الدخل الفردي من 9575 ديناراً سنة 2020 إلى 10270 ديناراً سنة 2021.

كما رَجَّح مشروع قانون الموازنة المحافظة على سعر صرف الدينار مقابل الدولار في حدود 2.8 دينار إلى جانب تحسين المداخيل الجبائية بـ13.9% لتبلغ 29.7 مليار دينار.

وترتفع نفقات الأجور العام المقبل إلى 20.1 مليار دينار أي 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نفقات الدعم 3.4 مليارات دينار منها 2.4 مليار دينار لدعم الغذاء و401 مليون دينار لدعم المحروقات و600 مليون دينار لدعم النقل.

المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

وافق البرلمان التونسي، على ميزانية بقيمة 19 مليار دولار في العام القادم، تتطوي على عجز مالي نسبته 6.6%. وتتوقع تونس نمو الناتج المحلي الإجمالي 4% في العام المقبل، مقارنة مع انكماش قياسي 7% بحسب التوقعات في العام الجاري.

والمالية العامة لتونس في وضع صعب، إذ تتوقع الحكومة حالياً عجزاً للميزانية بنسبة 11.4% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، وهو الأعلى في نحو أربعة عقود. وستحتاج تونس إلى قروض بقيمة 6.9 مليارات دولار لتمويل العجز في 2021، منها قروض أجنبية بقيمة 4.8 مليارات دولار. كما تترى الحكومة أيضاً إمكانية إصدار صكوك لتمويل جزء من العجز، دون أن تحدد حجم أي إصدار.

وتخطط تونس العام المقبل إلى الخروج من نسبة النمو السالبة وتحقيق نمو

### ■ The Tunisian Parliament Approves Next Year's Budget with a Deficit of 6.6%

The Tunisian parliament approved a budget of 19 billion dollars next year, with a deficit of 6.6%. Tunisia expects GDP growth of 4% next year, compared with a record contraction of 7%, according to expectations this year.

Tunisia's public finances are in a difficult situation, as the government is currently projecting a budget deficit of 11.4% of GDP in 2020, the highest in nearly four decades. Tunisia will need \$6.9 billion in loans to finance the deficit in 2021, including \$4.8 billion in foreign loans. The government is also aware of the possibility of issuing sukuk to finance part of the deficit, without specifying the size of any issuance.

Tunisia plans to get out by next year, of the negative

growth rate and achieve a growth of 4%, in addition to increasing per capita income from 9,575 dinars in 2020 to 10,270 dinars in 2021.

The budget bill also favored maintaining the exchange rate of the dinar against the dollar in the range of 2.8 dinars, in addition to improving tax revenues by 13.9%, to reach 29.7 billion dinars.

Next year, wage expenditures will rise to 20.1 billion dinars, or 16.6% of the gross domestic product, against support expenditures of 3.4 billion dinars, including 2.4 billion dinars for food subsidies, 401 million dinars for fuel subsidies, and 600 million dinars for transport subsidies.

Source (Al-Araby Al-Jadeed Newspaper, Edited)